الجمهورية
الجمعة 2015-10-23 العدد 1374

سلام حذّر من إنهيار إقتصادي: سأسمّي الأشياء بأسمائها

أكّد رئيس الحكومة تمام سلام أنّ "معالجة موضوع النفايات ما زالت متعثّرة بسبب التجاذبات القائمة بين القوى السياسية"، محذّراً: "إذا لم يحصل حلّ جذري خلال أيام، سأتّخذ الموقف المناسب".

سلام مستقبلاً عدداً من طلاب الدراسات العليا في كلية العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف (دالاتي ونهرا)

قال سلام في كلمة ألقاها لدى استقباله عدداً من طلاب الدراسات العليا في كلية العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف: «ما زلتُ أصبر وأحاول، وعندما أشعرُ أنني وصلت الى طريق مسدود سأعلن موقفي. لقد قلتُ مراراً أنه لا لزوم لمجلس الوزراء اذا كان غير قادر على الاجتماع، وأبلغتُ ذلك الى المشاركين في جلسات الحوار في مجلس النواب».

ولفت الى أنّ «أهمّ موضوع يواجهنا اليوم هو ملفّ النفايات الذي ما زال موضع تجاذب بين القوى السياسية»، معتبراً أنّ «غالبية هذه القوى غير مهتمة بالأمر، البعض يتعامل معه وكأنْ لا علاقه له بالأمر، والبعض الآخر يقول إنّه لن يساهم لكنه لن يعرقل. إذا تبيّن لي بعد أيام او أسبوع على الأكثر أنهم لا يريدون حلاً، سوف أُضطر الى تسمية الاشياء بأسمائها». وأضاف: «اتُهمت أحياناً بمحاولة الاستيلاء على صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني وأحياناً أخرى بالتفريط بصلاحيات رئيس الوزراء السنّي.

> "لجلسة تشريعية تقرّ القوانين ذات الطابع الملحّ ومنها المصادقة على هبات البنك الدولي"

تمسّكتُ بموقفي الحيادي وما زلت. لكنّ الأمور وصلت الى نقطة غير مقبولة، وعدم وعي القوى السياسية لواقع الحال يترسّخ أكثر فأكثر. لذلك إذا وصلتُ الى قناعة بضرورة إعلان التخلّي عن مهماتي فذلك لكي أدفع هذه القوى الى تحمّل مسؤولياتها وليس لتغطيتها».

ونبّه سلام من خطورة الاوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد، مؤيّداً «عقدَ جلسة تشريعية لإقرار القوانين ذات الطابع الملحّ ومنها المصادقة على هبات من البنك الدولي مهدّدة بالإلغاء في نهاية العام الحالي»، لافتاً الى أنّه «إذا لم تُعقد جلسة تشريعية سنخسر الكثير من مصداقية لبنان على المستوى الدولي». وأكّد أنّ «الدولة قادرة على دفع رواتب القطاع العام لشهر تشرين الثاني فقط، وأنّ تأمين الرواتب للفترة المقبلة يحتاج الى جلسة تشريعية».

وأعرب سلام عن تأييده «لقانون مختلط يعتمد النظامَين الأكثري والنسبي»، معتبراً «أننا بعيدون جداً من الاتفاق على قانون من هذا النوع لأنّ كلّ طرف سياسي يريد القانون على قياسه». وأبدى أسفه لأنّ «الحراك المدني انحرَف عن مساره ورفع شعارات غير قابلة للتحقق».

من جهته، أعلن النائب قاسم هاشم أنّ «سلام يبحث دائماً عن الحلول واجتراحها للأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة والمتراكمة، ويأسف لأن تزيد أزمة النفايات من تراكم الأزمات ومن حال الانهيار والاهتراء في الواقع السياسي وكلّ ما يتعلق بحياة اللبنانيين. هذه مسؤولية كلّ الفرقاء السياسيين لمساعدة المؤسسات على اتخاذ القرار المناسب لإنقاذ لبنان من خطر الانهيار الاقتصادي ومن أزماته خصوصاً ازمة النفايات».

من جهة ثانية، استقبل سلام وفداً من رجال الأعمال اللبناني - المقدوني برئاسة سامر الصقال.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"